Bull. Fac. Agric., Cairo Univ., 56 (2005): 665-688.

A STUDY OF SOME SOCIAL AND ECONOMIC ASPECTS OF THE LABOR OF RURAL WOMEN HEADING AND NON HEADING HOUSEHOLDS IN THE INFORMAL SECTOR: THE CASE OF "ALAGAMEIN" VILLAGE IN "FAYOUM GOVERNORATE"

(Received : 6.4.2005)

By

M. H. Nawar, A. T. AlBendari, M. S. Mahmoud* and E. Kh. Faied*

Department of Rural Sociology and Agricultural Extension, Faculty of Agriculture, Cairo University

** Rural Development & Agricultural Extension Institute, Agricultural Research Center ,Giza*

ABSTRACT

Work in the informal sector is a prominent feature of life in rural Egypt. It expands accordingly with the social, economic, and political situation nationally and internationally. A lot of researches demonstrate the importance of women participation in the informal economy; particularly those who head their households and are more likely to be engaged in this sector. Their work represents the main source of their families income as the key to household survival.

This paper aims at highlighting the divers activities of informal economy and their working atmosphere that rural women are engaged in. It also focuses on analyzing the differences between two groups of women engaged in informal economy those who are heading and non-heading their households in connection with the following aspects; First, working circumstance; which includes reasons for joining the work, the problems facing them, characteristics of the economic units and the work dynamics. Second, the number of years at work, the number of daily hours of work, and the annual income from their work. Third, the relationship between, the number of working years, the number of daily hours of work, and the annual income from their work as dependent variables with the respondents demographic

characteristics; such as their age, educational status, size of the houshold, and the average educational level of houshold members and level of living and the capital invested in the informal economy of their housholds.

The present study was conducted in Alagamein Village at Fayoum Governorate. A random sample of 200 rural females working in the informal economy was selected with the help of key local informants, where 111 females are non heading their families, and 89 are heading their families. Data were collected by personal interviews using a structured questionnaire.

Frequencies, percentages, t-test, and Pearson's correlation coefficient were used in analyzing the data. The results showed that:

* Regarding the most important motives of rural woman to join informal sector, the respondents mentioned: economic, occupational and social motives while the first one as the most important.
*Regarding the woman working problems in the informal sector; respondents mentioned: economic, social, health, psychological and legal problems.
* Regarding the economic units, the results showed that economic units in the informal sector are small and use maximum seven laborers with manual and semi-automatic tools. Working hours are irregular and activities vary but they are limited in productive and selling activities.
* Regarding the dynamics of rural woman working in informal sector, the results showed that working woman would be small entrepreneur or a waged laborer in an enterprise with a maximum capital of 1500 Egyptian pounds. Economic units depend on self or domestic finance or small project loan program.
* The results showed significant differences between nonheading and heading rural woman in the number of years at work, the number of daily hours of work, and the annual income from their work.
* The results proved that there are significant relationships between the number of years a :k, the number of daily hours of work, and the annual income from their work and the dependent variables.

Key words: *informal sector, rural Egypt, women heading households.*

دراسة لبعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لعمل المرأة الريفية المعيلة وغير المعيلة في القطاع غير الرسمي: حالة قرية العجميين بمحافظة الفيوم

محمد حلمي نوار- عزة تهامي البنداري- محمود صالح محمود*-إنجي خيري فايد*

قسم الاجتماع الريفي والارشاد الزراعى - كلية الزراعة-جامعة القاهرة
*معهد الارشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية-الجيزة

ملخص

يعد القطاع غير الرسمي هو الغالب في النشاط الاقتصادي بالريف المصرى ولا يعتبر وجوده ظاهرة منفصلة عن التكوين الاقتصادي في هذه المناطق أو ظاهرة مستجدة فيها, بل هو القطاع الرئيسي فيها بالمقارنة مع القطاع الحكومي والقطاع العام والقطاع الخاص الرسمي.

ترتفع قيمة العمل بالقطاع غير الرسمي عند الإناث وخاصة اللاتي يعلن أسرهن اقتصاديا لما يمتاز به هذا القطاع من سهولة الدخول فيه حيث لا يشترط لدخوله أية إجراءات رسمية كما أنه لا يحتاج إلى أي قدر من التعليم أو التدريب.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أوجه الاختلاف بين كل من الريفيات غير المعيلات والمعيلات لأسرهن فيما يتعلق بظروف عملهن في القطاع غير الرسمي. والكشف عن طبيعة الفروق بين كل منهن فيما يتعلق بعدد سنوات العمل، وعدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن عملهن بهذا القطاع. وأخيرا التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة وهي: عدد سنوات العمل، عدد ساعات العمل اليومية، والدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي لكل من فئتي الدراسة وبين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستقلة والتي تمثلت في سن المبحوثة، عدد سنوات تعليمها، حجم الوحدة المعيشية التى تنتمى اليها المبحوثة، متوسط تعليم افراد الوحدة المعيشية مستوى معيشة الوحدة المعيشية، ورأس المال المستثمر في عمل المبحوثة بالقطاع غير الرسمى.

أجريت هذه الدراسة بقرية العجميين التابعة لمركز ابشواي بمحافظة الفيوم على عينة عشوائية بسيطة اشتملت على ٢٠٠ مبحوثة منهن ١١١ من غير المعيلات و٨٩ من المعيلات لأسرهن. وقد تم جمع البيانات بتطبيق استبيان مع المقابلة الشخصية. واستخدمت التكرارات، النسب المئوية، اختبار t ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون لتحليل هذه البيانات. أسفرت النتائج عن ما يلي:

أولا: فيما يتعلق بظروف العمل تبين أن هناك أسباب اقتصادية وأسباب مهنية وأسباب اجتماعيه أدت لعمل فئتي الدراسة بالقطاع غير الرسمي، وأن هناك مشاكل اقتصادية واجتماعيه وصحية ونفسية وقانونية خاصة بعملهن بهذا القطاع،

وفيما يتعلق بالوحدات الاقتصادية التي يعملن بها في هذا القطاع فقد أسفرت النتائج عن وجود نوعين من الوحدات الاقتصادية فهي إما ثابتة أو جائلة، والأدوات المستخدمة بها بدائية ونصف بدائية، ولا يزيد عدد العاملين بها عن ٧ أفراد. أما عن ساعات العمل اليومية فهي غيرمنتظمة، وبالنسبة لأنشطة هذه الوحدات فمع تباينها فقد انحصرت في الأنشطة الإنتاجية والتجارية فقط. أما عن ديناميات العمل بهذا القطاع فإن الاناث العاملات فى هذا القطاع إما صاحبات عمل لا يزيد رأس المال المستثمر في عملهن بهذا القطاع عن ١٥٠٠ جنيه مصري، ومصادر تمويل مشروعاتهن اما ذاتية أو قروض أهلية أو برامج تمويل المشروعات الصغيرة، أو عاملات لدى غيرهن.

ثانيا: أسفرت النتائج عن وجود فروق معنوية بين كل من فئتي الدراسة فيما يتعلق بكل من عدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن عملهن بهذا القطاع في حين لم يثبت وجود فروق بينهن فيما يتعلق بعدد سنوات العمل.

ثالثا: تبين وجود علاقة معنوية بين كل من المتغيرات التابعة وبين بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المدروسة.

١. مقدمة

تعد ظاهرة العمل بالقطاع غير الرسمي Informal sector في العديد من دول العالم المتقدم والنامي وفي مجتمعنا المصري، ظاهرة تاريخية، وملمحا بارزا للتكوين الاجتماعي الاقتصادي، برز وانتشر أحيانا، وانكمش وتقلص أحيانا أخرى, متأثرا بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية والمحلية.

وفي محاولة لتمييز المشروعات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي اعتمدت Leila Webster وFidler (١٩٩٦: ٦) على المقارنة بين القطاعين من خلال عدة معايير شملت الآتي:

١. زيادة معوقات الدخول في القطاع الرسمي مقابل انخفاضها في القطاع غير الرسمي.
٢. تعتمد التكنولوجيا في القطاع الرسمي على تكثيف رأس المال مقابل تكثيف العمالة وانخفاض رأس المال في القطاع غير الرسمي.
٣. يدار القطاع الرسمي من خلال هيكل يعتمد على النظام البيروقراطي مقابل إدارة عائلية في القطاع غير الرسمي.
٤. ساعات العمل بالقطاع الرسمي منتظمة ومحددة مقابل عدم انتظامها في القطاع غير الرسمي.
٥. تتميز أجور العاملين بالقطاع الرسمي بمعقوليتها في مقابل انخفاضها في القطاع غير الرسمي.
٦. يتميز القطاع الرسمي بطول قائمة الجرد للموجودات مقابل صغرها في القطاع غير الرسمي.

٧. تتميز الأسعار في القطاع الرسمي بثباتها مقابل القابلية للمساومة عليها في القطاع غير الرسمي.
٨. يعتمد القطاع الرسمي على البنوك كإطار للخدمات التمويلية لمشروعاته في مقابل الاعتماد على مصادر التمويل الشخصي أو غير الرسمي في القطاع غير الرسمي.
٩. تكون العلاقات بالعملاء داخل القطاع الرسمي غير شخصية بعكس الحال في القطاع غير الرسمي.
١٠. زيادة التكاليف الثابتة في القطاع الرسمي مقابل انخفاضها الشديد في القطاع غير الرسمي.
١١. يعد الإعلان ضروريا في أنشطة القطاع الرسمي مقابل إنعدامه تقريبا بالقطاع غير الرسمي.
١٢. توجه الحكومات دعما ماليا ضخما للقطاع الرسمي لا يلقى القطاع غير الرسمي مثيلا له.
١٣. يوجه القطاع الرسمي جزءا من إنتاجه للتصدير بينما تتضاءل مثل تلك الفرصة في القطاع غير الرسمي.

ويذكر الحسيني وآخرون (١٩٩٦: ٧٧، ٧٩) أن عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين قد شهدا اهتماما ملموسا بدراسة هذه الظاهرة على المستويين العالمي والمحلي. فقد مثلت هذه الظاهرة محورا للعديد من العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجي, كما كانت موضوعا لاهتمام علوم أخرى في مقدمتها علوم البيئة والهندسة وغيرها. كمالاقت هذه الظاهرة اهتماما من قبل المنظمات والجهات العالمية مثل منظمة العمل الدولية. كما يضيف أن الاهتمام بالقطاع غير الرسمي قد نبع من أهميته العالمية والمحلية, حيث يمثل هذا القطاع أهمية خاصة تتضح في حجمه بالنسبة لاقتصاديات العالم بشكل عام, وفيما يقدمه من إسهامات لدول العالم الثالث بشكل خاص. فيمثل إنتاجه ٢٧٪ من إجمالي الإنتاج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية و ٢٠٪ في إيطاليا و ١٠٪ في السويد و٨٪ في بريطانيا. بينما لا يقل عن ثلث النشاط الاقتصادي تقريبا في الدول النامية.

وفي مصر تذكر عالية المهدي (٢٠٠١: ٢٩ــ٣٠) أنه مع بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي اقتضى الأمر أن يحدث تراجع في معدلات نمو التشغيل العام بسبب اتباع سياسات التثبيت الاقتصادي ذات الطابع الانكماشي، فانخفض معدل نمو التشغيل من حوالي ٨% سنويا في الثمانينيات إلى أن وصل إلى ما يقرب من ٣% سنويا في التسعينيات، وانعكس هذا الانخفاض على مدى قدرة المرأة الداخلة في سوق العمل على إيجاد فرصة عمل مضمونة ومستقرة بالحكومة، بالإضافة إلى أن القطاع الخاص ــ كما جاء في تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٤: ٢٤، ٢٥) ــ أقل ميولا لتشغيل النساء نتيجة أجازة الأمومة التي تحصل عليها الأم العاملة بموجب القانون. لذلك ارتفعت معدلات البطالة بين الإناث في مصر حتى وصلت

٢٣,٩% في عام ٢٠٠٢. وقد أدى ذلك كله إلى اضطرار المرأة للبحث عن طريق بديل وهو المتمثل في البحث عن عمل في القطاع غير الرسمي.

وترتفع قيمة العمل بالقطاع غير الرسمي عند الإناث المعيلات لأسرهن، حيث تذكر هبة حندوسة (٢٠٠٠: ٤٧٤- ٤٧٦) أن الإحصاءات تشير إلى تمركز الأسر التي تعولها نساء في الشرائح السكانية الأكثر فقرا والتي تصل فيها نسبة هذه الأسر إلى أكثر من ٢٥% من مجموع الأسر. ففقدان الرجل الذي يعد المصدر الأساسي لدخل أسرته من منظور المجتمع التقليدي، له عواقب وخيمة بالنسبة لأسرته، حيث تجد الأنثى نفسها مجبرة على البحث عن مصدر كاف للدخل من أجل توفير حاجاتها وحاجات أسرتها الأساسية، خاصة بعد التدهور الذي أصاب نظام التكافل الاجتماعي من قبل أفراد المجتمع والذي كان سائدا في المجتمع المصري، وتقلص نظام الدعم الاجتماعي من جانب الدولة منذ تطبيق التحول الهيكلي وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي تضمن إلغاء معظم أشكال الدعم المباشر وغير المباشر. كما أن برامج المساعدة الاجتماعية مثل نظام التأمينات الاجتماعية ونظام معاش السادات الموجهة إلى الأسر الفقيرة والمعدمة، والتي ليس في إمكانها الانضمام إلى القوى العاملة، تعاني من قصور كبير من حيث متوسط ما تحصل عليه كل أسرة. كل ذلك ساق هذه الفئة من المجتمع إلى العمل بالقطاع غير الرسمي حيث وجدن فيه الملجأ الوحيد لهن من الواقع الذي فرض عليهن، خاصة وأنه لا يحتاج إلى أي قدر من التعليم أو التدريب.

وقد اهتمت الدولة في الآونة الأخيرة بالقطاع غير الرسمي، والذي أضحى مرادفا لوضع التخلف الذي تعاني منه الدول النامية، رغم الدور الكبير الذي يلعبه في خلق فرص عمل وتوليد الدخل لأعداد متزايدة من قوة العمل المصرية عموما, ومن قوة العمل النسائية بصفة خاصة وتحديدا المرأة الريفية التي شرعت في الملاذ إليه لممارسة أنشطة متباينة وتلقائية كمصدر لجلب الدخل لأسرتها. ومن الشواهد ذات الدلالة البالغة على تنامي حجم هذا القطاع هو التزايد المستمر في حجم عمالة النساء به وبالذات في الريف، حيث بلغت نسبة الإناث المشتغلات بالقطاع غير الرسمي (٢١,٥%) من إجمالي قوة العمل والتي بلغت نسبتها (٣٠,١%) من إجمالي السكان، وذلك وفقا لما جاء في تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٤ : ١٩٦ ، ٢٠٢).

وتذكر أميرة مشهور وعالية المهدي (١٩٩٤: ٨) أن القطاع غير الرسمي يعد هو الغالب في النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية، ولا يعتبر وجوده ظاهرة منفصلة عن التكوين الاقتصادي في هذه المناطق أو ظاهرة مستجدة فيها, بل هو القطاع الرئيسي فيها بالمقارنة مع القطاع الحكومي والقطاع العام والقطاع الخاص الرسمي. وهو الأمر الذي يستدعي مزيدا من الاهتمام والدراسة لهذا القطاع لأهميته لمسار التنمية وحل عديد من المشكلات المصاحبة للتغيرات الجارية في المجتمع عامة والريف خاصة.

٢. المشكلة البحثية

أدى تنوع العلوم والتخصصات الفرعية المهتمة بدراسة القطاع غير الرسمي، إلى تنوع الأطر النظرية المطروحة لتحليل وتفسير الجوانب المختلفة لهذا المفهوم، مما يمثل مشكلة منهجية في تعريفه ودراسته. كما أدى عدم توفر الإحصاءات الرسمية والمقننة الخاصة بالعمالة في القطاع غير الرسمي ــ لطبيعة هذا القطاع التي تكمن في عدم التسجيل ــ إلى الغموض الذي يحيط بظروف العمل بهذا القطاع وخصائص العاملين به، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على العمل به، هذا بالإضافة إلى أثر العمل بهذا القطاع على علاقة العاملين فيه بمجتمعهم المحلي.

كما أن الوضع الخاص بالمرأة في سوق العمل بالقطاع غير الرسمي،خاصة المستويات الأدنى مكانة داخل هذه الأسواق، يتسم بعدم وجود عقود تحدد حقوق وواجبات أطراف علاقة العمل، وغياب أية حماية تشريعية أو اجتماعية أو تأمينية لهذا النوع من العلاقات.

وفي إطار الاهتمام المتزايد بحماية الفئات الأكثر حرمانا وتهميشا في جوانب الحياة المختلفة, ومنها سوق العمل، ترصد الأدبيات المختلفة على المستوى المحلي والعالمي الاهتمام المتزايد بالتعرف علي أوضاع المرأة ــ خاصة المعيلة التي هي أكثر احتياجا ــ في هذا القطاع، بهدف الاعتماد عليها في وضع الأسس والقواعد التي تعمل علي حمايتها من استغلال ظروف الحاجة الملحة للعمل، وضيق الفرص المتاحة أمامها للولوج إلي سوق العمل. لذلك تبلورت مشكلة هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

ما هي أهم أوجه الاختلاف في ظروف العمل في القطاع غير الرسمي بين كل من الريفيات غير المعيلات والمعيلات لأسرهن؟ وما هي الفروق بين فئتي الدراسة من الريفيات غير المعيلات والمعيلات فيما يتعلق بعدد سنوات العمل، وعدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي؟، وأخيرا ما هي طبيعة العلاقة بين عدد سنوات العمل، وعدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي لكل من فئتي الدراسة وبين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي قد يكون لها علاقة بهذه الظاهرة؟.

أهداف البحث

تبلورت أهداف البحث انطلاقا من المشكلة البحثية السابقة فيما يلي:

١. التعرف على أوجه الاختلاف بين كل من الريفيات غير المعيلات والمعيلات لأسرهن في ظروف عملهن في القطاع غير الرسمي.

٢. الكشف عن طبيعة الفروق بين كل من الريفيات غير المعيلات والمعيلات لأسرهن فيما يتعلق بعدد سنوات العمل، وعدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي.
٣. التعرف على طبيعة العلاقة بين عدد سنوات العمل، وعدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي لكل من فئتي الدراسة وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستقلة محل الدراسة .

الإطار الجغرافي والبشري للدراسة

أجريت هذه الدراسة بقرية العجميين التابعة لمركز ابشواي بمحافظة الفيوم.

وتحتل محافظة الفيوم المركز الثالث عشر بين محافظات الجمهورية وفقا لنسبة الإناث المشتغلات بالقطاع غير الرسمي، حيث بلغت نسبتهن (٢٦,٩%) من إجمالي قوة العمل (١٥+) بالمحافظة (تقرير التنمية البشرية بمصر:٢٠٠٣: ١٦٢). واحتل مركز ابشواي المركز الأول بين مراكز محافظة الفيوم وفقا لنسبة الإناث المشتغلات بالقطاع غير الرسمي، وذلك بعد استبعاد نسب الإناث المشتغلات بالقطاع غير الرسمي في المدن، حيث بلغت (٢٣,٢%) من إجمالي قوة العمل (١٥ +) بابشواي. وتبلغ الإناث المشتغلات بالقطاع غير الرسمي بالعجميين (٤٣,٢%) من إجمالي قوة العمل (١٥ +) حيث تحتل المركز الثالث بين قرى مركز ابشواي وفقا للبيانات التي تم الحصول عليها من جهاز بناء وتنمية القرية التابع لوزارة التنمية المحلية (٢٠٠٤: بيانات غير منشورة).

ولتحديد المجال البشري لهذا البحث، تم أولا تحديد مواصفات مجتمع الدراسة بالقرية، والذي يشمل السيدات والفتيات ــ غير المعيلات والمعيلات لأسرهن ــ اللاتي يقمن بها واللاتي لا تقل أعمارهن عن ١٥ سنة ويعملن بالقطاع غير الرسمي لمدة لا تقل عن سنة من وقت إجراء البحث. وقد تم التوصل إلى هذه الحالات عن طريق مصدر أساسي هو الإخباريين بعد تقسيم القرية إلى خمسة مربعات سكنية، حيث بلغ عدد المبحوثات اللاتي تمت مقابلتهن ٢٠٠ مبحوثة وفقا للمعايير السابقة.

متغيرات الدراسة

تركز الورقة البحثية على دراسة المتغيرات التالية:

أولا: المتغيرات المستقلة وتشمل: سن المبحوثة، عدد سنوات تعليمها، حجم الوحدة المعيشية، متوسط تعليم أفراد الوحدة المعيشية، مستوى معيشة الوحدة المعيشية، ورأس المال المستثمر في عملها بالقطاع غير الرسمي.

ثانيا: المتغيرات التابعة وهي: عدد سنوات العمل، عدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي.

التعريفات الإجرائية لبعض مفاهيم البحث

أ) **القطاع غير الرسمي Informal sector:** هو ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية ــ إنتاجية أوخدمية، أو تجارية ــ لا تلتزم كليا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لتنظيم مزاولة الوحدات الاقتصادية لنشاطها, والتي لا تلتزم بتسجيل نشاطها بصورة دقيقة ومنتظمة وفقا للنظم المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي لا تقدم بيانات دقيقة عن حجم نشاطها، ولا تؤدي ضرائب تذكر على أرباحها.

ب) **الريفيات المعيلات لأسرهن Rural women heading households:** هن الريفيات اللاتي يتولين ــ بصورة رئيسية ودائمة ــ مهمة الإنفاق على أفراد أسرهن. ويندرج تحت هذه الفئة الأرامل، والمطلقات، والمهجورات، والفتيات اللاتي لم يتزوجن ولكنهن مسئولات عن إعالة إخوانهن أو أخواتهن أو آبائهن أو أمهاتهن المرضى أو المسنين، كما اشتمل التعريف على زوجات الأزواج المرضى، أو المعاقين، أو المجندين، أو المسجونين، أو العاطلين، أو من يرفضون الإنفاق على أسرهم.

ج) **الوحدة الاقتصادية Economic unit :** هي المكان الذي يمارس به نشاطا اقتصاديا معينا، وقد تكون الوحدة الاقتصادية ثابتة وقد تكون جائلة.

- **الوحدات غير الرسمية الثابتة:** وهي التي تمارس نشاطها في منشأة محددة الموقع مثل ورشة أو شقة أو حجرة في شقة.
- **الوحدات غير الرسمية الجائلة:** وهي التي تمارس نشاطها خارج منشأة محددة، مثل الباعة الذين يعرضون بضائعهم على الأرض أمام المنزل أو بالأسواق وينصرفون في نهاية اليوم.

فروض البحث

لتحقيق هدفي البحث الثاني والثالث السابقين تم صياغة الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد فروق بين كل من فئتي الدراسة من الريفيات غير المعيلات والمعيلات لأسرهن فيما يتعلق بعدد سنوات العمل، وعدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي.

الفرض الثاني: توجد علاقة بين عدد سنوات العمل، وعدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي لكل من فئتي الدراسة من الريفيات غير المعيلات والمعيلات لأسرهن وكل من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستقلة التالية: السن الحالي للمبحوثة، ومستوى تعليم المبحوثة، حجم الوحدة المعيشية، والمستوى التعليمي للوحدة المعيشية، والمكانة الاقتصادية والاجتماعية للوحدة المعيشية، ورأس المال المستثمر في عمل المبحوثة بالقطاع غير الرسمي.

أدوات جمع البيانات والتحليل الإحصائي

تم الحصول على البيانات الميدانية من خلال إجراء مقابلات شخصية مع المبحوثات بواسطة استمارة استبيان سبق اختبارها على ١٩ مبحوثة بقرية النصارية التابعة لمركز ابشواي بمحافظة الفيوم.

استخدم وفي ضوء أهداف الدراسة عدة أساليب إحصائية تتناسب مع طبيعة البيانات وهي:

١. Z-score للحصول على الدرجة الكلية لمستوى معيشة الوحدة المعيشية.
٢. التكرارات والنسب المئوية في دراسة أوجه الاختلاف في ظروف العمل في القطاع غير الرسمي بين كل من الريفيات غير المعيلات والمعيلات لأسرهن.
٣. اختبار t لاختبار معنوية الفروق في بعض جوانب العمل في القطاع غير الرسمي بين كل من عينتي الريفيات غير المعيلات والمعيلات لأسرهن.
٤. معامل الارتباط البسيط "لبيرسون" لتقدير شدة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبعض جوانب عمل الريفيات غير المعيلات والمعيلات لأسرهن بالقطاع غير الرسمي.

٣. تحليل البيانات وتفسير النتائج

الهدف الأول: وهو يعنى بدراسة أوجه الاختلاف في ظروف العمل بالقطاع غير الرسمي بين كل من الريفيات المعيلات لأسرهن وغير المعيلات. ويتضمن التعرف على أسباب دخول كل من الريفيات المعيلات وغير المعيلات لأسرهن في العمل بهذا القطاع، التعرف على المشكلات التي تواجه كل من فئتي الدراسة، وكذلك في العمل وصف لوحدات القطاع غير الرسمي التي تعمل بها الفئتين، وأخيراً التعرف على دينامية عملهن.

أولا : أسباب دخول أفراد عينة الدراسة القطاع غير الرسمي

أوضحت النتائج أن هناك عدد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، التي دفعت أفراد العينة لدخول القطاع غير الرسمي، غير أن العامل الاقتصادي والحاجة الماسة للمال كانت هي السبب الرئيس لعمل الريفيات بهذا القطاع.

١.الأسباب الاقتصادية لدخول المبحوثات القطاع غير الر ي

أوضحت النتائج الأسباب الاقتصادية لدخول أفراد عينة الدراسة القطاع غير الرسمي، حيث أرجعت أغلب المبحوثات ــ المعيلات وغير المعيلات لأسرهن ــ دخولهن القطاع غير الرسمي إلى حاجتهن إلى زيادة دخل أسرهن، بنسبة قدرها (٤٨,٥%) من إجمالي عينة الدراسة، بحد أدنى (٠%) من المعيلات لأسرهن، وحد أعلى قدره (٨٧,٣٩%) من غير المعيلات لأسرهن. كما أرجعت (٤٤,٥%)

من المبحوثات دخولهن القطاع غير الرسمي إلى إعالتهن لأسرهن اقتصاديا، بحد أدنى (٠%) من غير المعيلات لأسرهن، وحد أعلى قدره (١٠٠%) من المعيلات لأسرهن. في حين أرجعت(٦,٥%)، و(٨%) فقط من المبحوثات دخولهن هذا القطاع إلى أسباب تتعلق بارتفاع تكاليف المعيشة، وإعالتهن لأنفسهن اقتصادياً على التوالى.

يبدو واضحا إختلاف تركيز الفئتين على السبب، حيث ركزت فئة غير المعيلات على زيادة دخل الأسرة والاستقلال الاقتصادي للمرأة، بينما ركزت المعيلات على إعالة الأسرة اقتصاديا وارتفاع تكاليف المعيشة.

٢.الأسباب المهنية لدخول المبحوثات القطاع غير الرسمي

تبين النتائج الأسباب المهنية لدخول أفراد عينة الدراسة القطاع غير الرسمي، حيث عزت المبحوثات ــ المعيلات وغير المعيلات لأسرهن ــ دخولهن القطاع غير الرسمي إلى كل من إتقانهن للمهنة وأنهن لا يعرفن غيرها، ووراثة المهنة أو عمل الزوج بها، وقد كان ذلك بنسب قليلة (٨%)، و(١١%) من إجمالي عينة الدراسة على الترتيب، حيث كان التركيز على الأسباب مختلفا للفئتين.

٣.الأسباب الاجتماعية لدخول المبحوثات القطاع غير الرسمي

توضح النتائج الأسباب النفسية الاجتماعية لدخول أفراد عينة الدراسة القطاع غير الرسمي، حيث عزت المبحوثات ــ المعيلات وغير المعيلات لأسرهن معا دخولهن القطاع غير الرسمي إلى كل من شغل وقت فراغهن، وكبر حجم الوحدة المعيشية، والعمل في نفس البيت، مما يمكن العاملات بالقطاع من مراعاة الزوج والأولاد، وأخيراً الحرمان من التعليم، وقد كان ذلك بنسب قليلة (٢,٥%)، و(١%)، و(٢%) ، و(١%) من إجمالي عينة الدراسة على الترتيب.

ثانيا: مشكلات عمل المبحوثات بالقطاع غير الرسمي

يوضح الجدول رقم (١) مشكلات عمل المبحوثات بالقطاع غير الرسمي، حيث تبين أن أغلب المبحوثات بنسبة (٨٦,٥%) من إجمالي عينة الدراسة يعانين من مشكلات اقتصادية بالعمل في القطاع غير الرسمي، بحد أدنى قدره (٨٥,٣٩%) من المعيلات لأسرهن، وحد أعلى قدره (٨٧,٣٩%) من غير المعيلات لأسرهن، وقد تمثلت تلك المشاكل الاقتصادية في كل مما يلي: ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وعدم توافرها، وانخفاض الدخل الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي، وعدم توفر رأس المال، وصغر مساحة الوحدة الاقتصادية، وصعوبة التسويق ونقل السلع.

وعانت (١٥,٥%) من إجمالي عينة الدراسة من مشاكل العمل الصحية بالقطاع غير الرسمي، وقد تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدره (١٥,٣٢%) للمبحوثات غير المعيلات لأسرهن، وحد أعلى قدره(١٥,٧٣%) للمبحوثات

المعيلات لأسرهن. وقد تمثلت تلك المشاكل الصحية فيما يلي: مرض في الأيدي نتيجة تعرضها للماء بصفة مستمرة خاصة بالنسبة لصانعات الحبال، وآلام في الذراعين، وآلام في الصدر، وآلام في العينين، والإصابة بالمرارة، وآلام في المعدة وذلك خاص بعاملة الأرابسك التي تضطر للضرب على منطقة البطن لتركيب شرائح الأرابسك وآلام في الظهر.

تلى ذلك مشاكل العمل الاجتماعية والتي عانت منها (٤,٥%) من إجمالي عينة الدراسة، وبدرجة متساوية بلغت (٤,٥%) للمبحوثات المعيلات لأسرهن والمبحوثات غير المعيلات لأسرهن. وقد تمثلت تلك المشاكل الاجتماعية في مضايقات الزبائن لهن.

أما مشاكل العمل النفسية والقانونية فقد عانت منها نسبة ضئيلة جداً من إجمالي عينة الدراسة وبدرجة متساوية بلغت (٠,٥%) لكل من المشاكل النفسية القانونية. ومن الملاحظ أن غير المعيلات فقط هن اللاتي عانين من تلك المشاكل النفسية والقانونية. وقد يرجع ذلك لقوة تحمل المعيلات لأسرهن للمشكلات التي تواجههن حيث يؤدي ذلك لعدم شعورهن بهذه المشكلات. وقد تمثلت المشاكل النفسية في الإحساس بالملل نظراً لطبيعة العمل الذي يحتاج إلى الجلوس وقت طويل، وكان ذلك خاصاً بالعاملة في حياكة الملابس، أما المشاكل القانونية فقد تمثلت في التعرض للبلدية وكان ذلك خاصاً ببائعات الخضر والفاكهة في السوق.

جدول (١) : توزيع أفراد عينة الدراسة من الريفيات المعيلات وغير المعيلات لأسرهن وفقا لمشاكل عملهن بالقطاع غير الرسمي.

مشاكل العمل*	فئات الدراسة					
	غير معيلات (ن=١١١)		معيلات (ن=٨٩)		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مشاكل اقتصادية	٩٧	٨٧,٣٩	٧٦	٨٥,٣٩	١٧٣	٨٦,٥
مشاكل اجتماعية	٥	٤,٥٠	٤	٤,٤٩	٩	٤,٥
مشاكل صحية	١٧	١٥,٣٢	١٤	١٥,٧٣	٣١	١٥,٥

*سمح للمبحوثة باختيار أكثر من مشكلة فى نفس الوقت.

ثالثا: خصائص وحدات القطاع غير الرسمي التي تعمل بها المبحوثات

سيتم وصف خصائص وحدات القطاع غير الرسمي من خلال ثلاثة أبعاد هي:حجم الوحدة الاقتصادية، وعدد ساعات العمل، والنشاط الاقتصادي الممارس.

١. حجم الوحدة الاقتصادية

تتسم وحدة النشاط غير الرسمي ــ سواء ثابتة أو جائلة ــ بالصغر النسبي في الحجم. وقياس السعة يمكن أن يتم بالاعتماد على واحد أو أكثر من المعايير من أهمها: أبعاد المكان الذي يتم داخله مزاولة النشاط، وعدد العاملين به، وقيمة

ونوعية الأدوات المستخدمة في العملية الإنتاجية، وحجم التعاملات المالية، وسرعة دوران رأس المال. ولكن نظراً للطبيعة غير الرسمية للأنشطة وعدم رغبة وقدرة ــ أصحاب النشاط في كثير من الأحيان ــ على إمساك دفاتر محاسبية منتظمة، فإنه يصعب تحديد حجم التعاملات المالية، أو سرعة دوران رأس المال في هذه الأنشطة إلا من خلال دراسة حالات محددة وبقدر أكبر من التفصيل والدقة. ولنفس الأسباب المذكورة فيما سبق، فإن أفضل معيارين يمكن الاحتكام إليهما في تحديد سعة الوحدة غير الرسمية هما المعياران الأول (وصف لأبعاد المكان)، والثاني (عدد العاملين بالوحدة).

المعيار الأول: أبعاد الوحدة الاقتصادية بالقطاع غير الرسمي

بالنسبة لسعة الوحدة مقاساً بالأمتار المربعة، يمكن التأكيد على أن صغر مساحة الوحدة يعتبر من السمات المميزة للوحدات غير الرسمية. والحديث هنا يكون عن الوحدات الثابتة التي تتم داخل حيز مكاني محدد، حيث أوضحت النتائج أن أغلب عينة الدراسة تمارس نشاطها الأساسي في حجرة في المنزل لا تزيد مساحتها عن ٩ متر مربع كانت بنسبة (٧٩%) من إجمالي عينة الدراسة، بحد أدنى قدره(٧٦,٦%) من الريفيات غير المعيلات لأسرهن، وحد أعلى قدره (٨٢%) من الريفيات المعيلات لأسرهن، بينما في الجانب الآخر هناك نسبة (٣%) من إجمالي عينة الدراسة تمارس نشاطها الأساسي في أكثر من حجرة في المنزل.

أما فيما يتعلق بالوحدات الجائلة فإن النشاط الاقتصادي لا يمارس داخل حيز مكاني محدد، فهي وحدات جائلة تعرض بضاعتها إما أمام المنزل أو في سوق القرية أو في سوق المركز بنسبة (١٨%) من إجمالي عينة الدراسة، بحد أدنى قدره (١٤,٦١%) من المعيلات ، وحد أعلى قدره (٢٠,٧٢%) من غير المعيلات كما يوضح جدول رقم (٢).

ويوضح الجدول أيضا طبيعة أدوات العمل المستخدمة في الوحدات الثابتة والجائلة، حيث وجد أن (٩٣,٥%) من إجمالي عينة الدراسة، بحد أدنى قدره (٩٠,١%) من غير المعيلات ، وحد أعلى قدره (٩٧,٨%) من المعيلات يستخدمن أدوات بدائية تعتمد على الجهد البشري أساساً، والباقي يستخدمن أدوات نصف آلية تعتمد على الجهد البشري بالإضافة إلى الكهرباء مثل ماكينة الخياطة والأرابيسك.

المعيار الثاني:عدد العاملين بوحدات القطاع غير الرسمي

يتراوح عدد العاملين بوحدات القطاع غير الرسمي محل الدراسة بين حد أدنى قدره فرد واحد إلى حد أعلى قدره سبعة أفراد. وهذا الرقم يشتمل على كل من أصحاب العمل والعاملين لديهم بالوحدة الاقتصادية سواء بأجر أو بدون أجر.

وتتسم وحدات القطاع غير الرسمي عامة بالصغر النسبي إذا ما قورنت بوحدات القطاع الخاص الرسمي.

ويوضح الجدول رقم (٢) أن (٦٠,٥%) من إجمالي عينة الدراسة تمارس نشاطها بالقطاع غير الرسمي بوحدات اقتصادية لا يعمل بها سواهم (أي أن عدد العاملين بالوحدة الاقتصادية فرد واحد)، وقد كان ذلك بحد أدنى قدره (٥٤,٩٥%) من غير المعيلات ، وحد أعلى قدره (٦٧,٤٢%) من المعيلات. أما المبحوثات المعيلات وغير المعيلات لأسرهن اللاتي يمارسن نشاطهن بالقطاع غير الرسمي بوحدات اقتصادية عدد العاملين بها يزيد عن فرد واحد ويقل عن سبعة أفراد فكانت نسبتهن (٣٩,٥%) من إجمالي عينة الدراسة، وقد كان ذلك بحد أدنى قدره (٣٢,٥٨%) من المعيلات ، وحد أعلى قدره (٤٥,٠٥%) من الريفيات غير المعيلات.

٢. عدد ساعات العمل بالوحدة الاقتصادية

يوضح الجدول رقم (٢) أن الجزء الأكبر بنسبة (٦١%) من إجمالي عينة الدراسة يعملن (أقل من ٨ ساعات في اليوم) بحد أدنى قدره (٤٨,٣١%) من المعيلات ، وحد أعلى قدره (٧١,١٧%) من غير المعيلات. أما المبحوثات اللاتي يعملن (٨ ساعات فأكثر في اليوم) فكانت نسبتهن (٣٩%) من إجمالي عينة الدراسة، وذلك بحد أدنى قدره (٢٨,٨٣%) من غير المعيلات ، وحد أعلى قدره (٥١,٦٩%) من المعيلات.

ومما سبق نستنتج أن عدد ساعات عمل المبحوثات المعيلات لأسرهن بالقطاع غير الرسمي يزيد عن عدد ساعات عمل المبحوثات غير المعيلات لأسرهن، ويرجع ذلك إلى أن عمل المبحوثات المعيلات لأسرهن هو المصدر الأساسي أو الرئيسي لدخل الأسرة.

٣. الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها أفراد العينة بواسطة وحدات القطاع غير الرسمي

سيتم تناول دراسة الأنشطة التي تمارسها وحدات القطاع غير الرسمي بناء على مستويين:

المستوى الأول: خاص بنوعية النشاط، أي إذا كان تجارياً، أو خدمياً أو إنتاجياً.

والمستوى الثاني : خاص بطبيعة المنتج أو الخدمة ومجال تخصصها.

يوضح الجدول رقم (٢) توزيع وحدات القطاع غير الرسمي التي يمارس فيها أفراد عينة الدراسة نشاطهن، آخذين في الاعتبار مستويات المقارنة (طبيعة النشاط، وطبيعة السلعة أو الخدمة).

اتضح أن الجزء الأكبر من أنشطة القطاع غير الرسمي محل الدراسة أنشطة إنتاجية بنسبة (٦٥,٥٠%) من إجمالي الأنشطة التي تمارسها أفراد العينة، وقد تراوحت هذه النسبة بين حد أدنى قدره (٤٢,٧٥%) من إجمالي الأنشطة

الإنتاجية للمبحوثات المعيلات، وحد أعلى قدره (٥٧,٢٥%) من إجمالي الأنشطة الإنتاجية للمبحوثات غير المعيلات. يليها الأنشطة التجارية بنسبة (٣٤,٥%) من إجمالي الأنشطة الأساسية التجارية والإنتاجية التي يمارسنها أفراد العينة من المعيلات وغير المعيلات، والتي تراوحت بين حد أدنى قدره (٤٧,٨٣%) من إجمالي الأنشطة التجارية الأساسية للمبحوثات المعيلات، وحد أعلى قدره (٥٢,١٧%) من إجمالي الأنشطة التجارية الأساسية للمبحوثات غير المعيلات.

تحتل الأنشطة الخاصة بمنتجات النخيل وخاصة الأنشطة الإنتاجية منها الصدارة ما بين الانشطة محل الدراسة بالعجميين، حيث كانت نسبتها (٥٦%) من الأنشطة الإنتاجية والتجارية الأخرى، وقد تراوحت هذه النسبة بين حد أدنى (٠%) من إجمالي الأنشطة التجارية، وحد أعلى قدره (٨٥,٥%) من إجمالي الأنشطة الإنتاجية. وقد تراوحت نسبة الأنشطة الإنتاجية القائمة على منتجات النخيل(٨٥,٥%) بفارق لا يتجاوز(٠,٤%) بين المبحوثات غير المعيلات والمعيلات. وتضم الأنشطة القائمة على منتجات النخيل كل من الأنشطة الإنتاجية الخاصة بصناعة الحبال من ليف النخيل، وصناعة الخوص (المقاطف والملأ)، وصناعة أقفاص الجريد، وصناعة المقشات، وصناعة الحصر، وصناعة مطارح الخبز، والأنشطة التجارية الخاصة ببيع الحبال والخوص.

احتلت الأنشطة الخاصة بالتربية سواء تربية الدواجن أو الأغنام والماعز والتي بلغت نسبتها (٢٤,٥%) من إجمالي الأنشطة التجارية والإنتاجية لجميع أفراد عينة الدراسة المرتبه الثانية بعد الأنشطة القائمة على منتجات النخيل، وباعتبارها أنشطة تجارية فقد بلغت نسبتها (٧١,٠١%) من إجمالي الأنشطة التجارية للمبحوثات المعيلات وغير المعيلات، وتراوحت هذه النسبة بين حد أدنى قدره (٦٩,٧٠%) من إجمالي الأنشطة التجارية للمبحوثات المعيلات، وحد أعلى قدره (٧٢,٢٢%) من إجمالي الأنشطة التجارية للمبحوثات غير المعيلات. وفيما يتعلق بهذا النشاط فقد لوحظ أنه نشاط إنتاجي تجاري بمعنى أن المبحوثات يقمن بالتربية والرعاية والبيع لهذه الحيوانات والدواجن في نفس الوقت. ولم توضح النتائج أن أي من المبحوثات سواء كن من المعيلات أو غير المعيلات قد قمن بدور الوسيط أو بيع المنتجات لحساب غيرها.

في مجال الملبوسات بأنواعها بلغت نسبتها (٩,٥%) من إجمالي الأنشطة التجارية والإنتاجية لجميع أفراد عينة الدراسة، وتراوحت هذه النسبة بين حد أدنى قدره(١,٤٥%) من إجمالي الأنشطة التجارية التي انحصرت في بيع كلف ملابس، وحد أعلى قدره (١٣,٧٤%) من إجمالي الأنشطة الإنتاجية. وبذلك تحتل الأنشطة ذات الطابع الإنتاجي من كلف ملابس، وتطريز، ورف، وحياكة الترتيب الأول من حيث الأهمية، وتتراوح هذه النسبة بين حد أدنى قدره (١٣,٣٣%) من إجمالي الأنشطة الإنتاجية للمبحوثات غير المعيلات، وحد أعلى قدره (١٤,٢٩%) من إجمالي الأنشطة الإنتاجية للمبحوثات المعيلات.

أما الأنشطة الخاصة ببيع المواد الغذائية فكانت ذات طابع تجاري بلغت نسبتها (٩%) من إجمالي الأنشطة التجارية والإنتاجية لجميع أفراد عينة الدراسة، وتشمل باعة الخضر والفاكهة، والبيض، والفول المدمس، والطيور، ومنتجات الألبان، والمنتجات الثانوية للذبائحby animal products وذلك بنسبة (٢٦,٠٩%) من إجمالي الأنشطة التجارية للمبحوثات المعيلات وغير المعيلات.

وقد تراوحت نسبة هذه الأنشطة بين حد أدنى قدره (٢٥%) من إجمالي الأنشطة التجارية للمبحوثات غير معيلات، وحد أعلى قدره(٢٧,٢٧%) من إجمالي الأنشطة التجارية للمبحوثات المعيلات. وفيما يتعلق بهذا النشاط فقد لوحظ أنه نشاط تجاري فقط، حيث أوضحت النتائج وفقا لما أفادت به المبحوثات المعيلات وغير المعيلات أنهن يقمن بدور الوسيط أو بائع التجزئة ولا يقمن بإنتاج أي منها.

فيما يتعلق بنسبة الأنشطة الخاصة بمجال توفير الاحتياجات والاستخدامات المنزلية، فيلاحظ ضآلتها حيث كانت بنسبة (١%) من إجمالي الأنشطة الإنتاجية والتجارية لإجمالي أفراد عينة الدراسة. تنحصر هذه الأنشطة في نشاط إنتاجي واحد هو صناعة الأرابسك، ونشاط تجاري واحد هو بيع الأسمنت.

جدول (٢): توزيع أفراد عينة الدراسة من الريفيات غير المعيلات والمعيلات لأسرهن وفقا لخصائص وحدات القطاع غير الرسمي التي يعملن بها.

خصائص الوحدة الاقتصادية	فئات الدراسة					
	غير معيلات (ن=١١١)		معيلات (ن=٨٩)		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١. حجم الوحدة الاقتصادية						
أ ــ إستقرار الوحدة الاقتصادية						
وحدات ثابتة	٨٨	٧٩,٢٨	٧٦	٨٥,٣٩	١٦٤	٨٢
وحدات جائلة	٢٣	٢٠,٧٢	١٣	١٤,٦١	٣٦	١٨
ب ــ أدوات العمل المستخدمة						
أدوات بدائية	١٠٠	٩٠,١	٨٧	٩٧,٨	١٨٧	٩٣,٥
أدوات نصف آلية	١١	٩,٩٠	٢	٢,٢	١٣	٦,٥
ج ــ عدد العاملين						
فرد واحد	٦١	٥٤,٩٥	٦٠	٦٧,٤٢	١٢١	٦٠,٥
أكثر من فرد	٥٠	٤٥,٠٥	٢٩	٣٢,٥٨	٧٩	٣٩,٥
٢. عدد ساعات العمل						
أقل من ٨ ساعات	٧٩	٧١,١٧	٤٣	٤٨,٣١	١٢٢	٦١
٨ ساعات فأكثر	٣٢	٢٨,٨٣	٤٦	٥١,٦٩	٧٨	٣٩
٣.الأنشطة الاقتصادية						
أنشطة إنتاجية	٧٥	٦٧,٥٧	٥٦	٦٢,٩٢	١٣١	٦٥,٥
أنشطة تجارية	٣٦	٣٢,٤٣	٣٣	٣٧,٠٨	٦٩	٣٤,٥

رابعا: ديناميات عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي

سيتم تناول ديناميات عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي من خلال أربعة أبعاد هي: أشكال تواجد الريفيات بالقطاع غير الرسمي، وإجمالي رأس المال المستثمر بكل من المهن الأساسية والثانوية بالقطاع غير الرسمي، ومصادر التمويل بالنسبة لصاحبات العمل، والخصائص المرتبطة بتنظيم الوحدة الاقتصادية.

(أ) أشكال تواجد المبحوثات في القطاع غير الرسمي

يوضح الجدول رقم (٣) شكلين أساسيين لوجود المبحوثات في القطاع غير الرسمي وهما: الريفيات صاحبات العمل أو المشروع أو الوحدة الاقتصادية، والريفيات العاملات لدى الغير. وقد تبين أن أغلب المبحوثات في القطاع غير الرسمي تواجدن كصاحبات عمل بنسبة (٨٤%) من إجمالي عينة الدراسة، بحد أدنى قدره (٨٢,٨٨%) من غير المعيلات، وحد أعلى قدره (٨٥,٣٩%) من المعيلات. أما المبحوثات العاملات لدى الغير بالقطاع غير الرسمي فكانت نسبتهن (١٦%) من إجمالي عينة الدراسة، بحد أدنى قدره (١٤,٦١%) من المبحوثات المعيلات لأسرهن، وحد أعلى قدره (١٧,١٢%) من المبحوثات غير المعيلات لأسرهن.

ومما سبق نستنتج أن أغلب الريفيات العاملات بالقطاع غير الرسمي يفضلن العمل لحسابهن وقد يرجع ذلك لما يتسم به رأس المال المستثمر في ذلك القطاع من ضآلة شديدة لا يتسع عائده المحدود للاشتراك فيه مع آخرين .

(ب) إجمالي رأس المال المستثمر في وحدات القطاع غير الرسمي المملوكة للمبحوثات

اسفرت النتائج عن ان راس المال المستثمر فى الوحدات غير الرسمية المملوكة للمبحوثات لا يزيد عن ١٥٠٠ جنية مصرى. ويوضح الجدول رقم (٣) أن أغلب المبحوثات بنسبة (٨٥,٧١%) من إجمالي عينة الدراسة، يقعن في الفئة الأولى والتي كانت (من١٠ إلى أقل من ٥٢٤ جنيه) بحد أدنى قدره (٨٤,٧٨%) من غير المعيلات، وحد أعلى قدره (٨٦,٨٤%) من المعيلات. أما الفئة الثانية والتي كانت (من٥٢٤ جنيه فأكثر) بنسبة (١٤,٢٩%) من إجمالي عينة الدراسة، فقد تراوحت نسبة أفراد عينة الدراسة بها بين حد أدنى قدره (١٣,١٦%) من المعيلات ، وحد أعلى قدره (١٥,٢٢%) من غير معيلات.

(ج) مصادر تمويل وحدات القطاع غير الرسمي المملوكة للمبحوثات

يوضح ايضا الجدول رقم (٣) مصادر تمويل وحدات القطاع غير الرسمي المملوكة للمبحوثات وهي ثلاثة مصادر: مصادر التمويل الذاتي مثل الاعتماد على المدخرات الخاصة أو مدخرات الزوج، والقروض الأهلية كالاقتراض من الأهل

أو الأقارب أو الاعتماد على الجمعيات الدوارة بين الأفراد، وبرامج تمويل المشروعات الصغيرة. وقد تبين أن أغلب المبحوثات يلجأن إلى المصدر الأول لتمويل مشروعهن بنسبة (٥٥%) من إجمالي عينة الدراسة، بحد أدنى قدره (٥٤,٩٥%) من غير معيلات، وحد أعلى قدره (٥٥,٠٦%) من المعيلات ، تلتها نسبة(٢٦%) من إجمالي عينة الدراسة التي اعتمدت على برامج تمويل المشروعات الصغيرة، بحد أدنى قدره (٢١,٦٢%) من غير المعيلات ، وحد أعلى قدره (٣١,٤٦%) من المعيلات لأسرهن، أما المبحوثات اللاتي اعتمدن على القروض الأهلية فكانت نسبتهن (١٩%) من إجمالي عينة الدراسة، بحد أدنى قدره (١٣,٤٨%)من المعيلات ، وحد أعلى قدره (٢٣,٤٢%) من غير المعيلات.

د. الخصائص المرتبطة بتنظيم الوحدة الاقتصادية وهي: عدم وجود تنظيم إداري ومحاسبي، اتسام الوحدات الاقتصادية غير الرسمية بالطابع العائلي، عدم وجود أي عقود منظمة للعلاقة ما بين صاحبة الوحدة الاقتصادية والعاملين لديها، أجور تدفع على اساس أسبوعي بصفة أساسية لجميع العاملات لحساب الغير بعينة الدراسة وعدم التعامل مع المؤسسات الرسمية الإدارية والمالية.

جدول (٣) : توزيع أفراد عينة الدراسة من الريفيات المعيلات وغير المعيلات لأسرهن وفقا لديناميات عملهن بالقطاع غير الرسمي.

ديناميات العمل	فئات الدراسة				
	غير معيلات (ن=١١١)		معيلات (ن=٨٩)		المجموع
(أ) شكل الوجود					
صاحبة عمل	٩٢	٨٢,٨٨	٧٦	٨٥,٣٩	١٦٨ ٨٤,٠٠
عاملة لدى غيرها	١٩	١٧,١٢	١٣	١٤,٦١	٣٢ ١٦,٠٠
(ب) رأس المال المستثمر					
من ١٠ إلى أقل من ٥٢٤ جنيه	٧٨	٨٤,٧٨	٦٦	٨٦,٨٤	١٤٤ ٨٥,٧١
من ٥٢٤ جنيه فأكثر	١٤	١٥,٢٢	١٠	١٣,١٦	٢٤ ١٤,٢٩
(ج) مصادر التمويل					
تمويل ذاتي	٦١	٥٤,٩٥	٤٩	٥٥,٠٦	١١٠ ٥٥,٠٠
قروض أهلية	٢٦	٢٣,٤٢	١٢	١٣,٤٨	٣٨ ١٩,٠٠
برامج تمويل المشروعات الصغيرة	٢٤	٢١,٦٢	٢٨	٣١,٤٦	٥٢ ٢٦,٠٠

الهدف الثاني: يتعلق بالكشف عن طبيعة الفروق بين كل من فئتي الدراسة فيما يتعلق بسنوات العمل، وعدد ساعات العمل في اليوم، والدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي. وبأستخدم إختبار t أظهرت النتائج كما في جدول (٤) وجود فروق معنوية بين فئتي الدراسة في كل من عدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي، حيث بلغت قيمة t

المحسوبة على الترتيب (٣,٧٢٩)، (٤,٠٩٨). وقد كانت هذه النتيجة لصالح المعيلات حيث بلغ المتوسط الحسابي لهن (٨,٠١) ساعة عمل في اليوم في مقابل (٦,٢٥) ساعة عمل في اليوم لغير المعيلات لأسرهن. أما فيما يتعلق بالدخل السنوي للمبحوثات فكان المتوسط الحسابي(١٣٠٥,٨٢) جنيه مصري سنويا للمعيلات في مقابل (٧٤٦,١٨) جنيه مصري لغير المعيلات. ويرجع ذلك إلى أن المعيلات لأسرهن هن المصدر الرئيسي لدخل أسرهن مما دعاهن لزيادة عدد ساعات عملهن بالقطاع غير الرسمي عن غيرهن من غير المعيلات وبذلك زيادة دخولهن في السنة الناتجة عن عملهن بهذا القطاع.

وبناء على ما سبق لا يمكن رفض الفرض الأول بالنسبة لكل من عدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي، بينما لا يمكن قبول هذا الفرض بالنسبة لعدد سنوات العمل في القطاع غير الرسمي.

جـــدول (٤): اختبار معنويـــة الفـــروق لفئتي الدراسة من الريفيات المعيلات وغير المعيلات لأسرهن وفقا لبعض جوانب عملهن بالقطاع غير الرسمي.

بعض جوانب العمل بالقطاع غير الرسمي	فئات الدراســة				قيمة (t)
	غير معيلات (ن=١١١)		معيلات (ن=٨٩)		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
عدد سنوات العمل	١٨,١٧	١٥,٩٩	١٧,٩٨	١٢,٦١	٠,٠٩١
عدد ساعات العمل في اليوم	٦,٢٥	٣,٠٧	٨,٠١	٣,٦٠	**٣,٧٢٩
الدخل السنوي	٧٤٦,١٨	٦٤٥,٠٦	١٣٠٥,٨٢	١٢٤٦,٠٢	**٤,٠٩٨

**معنوي عند مستوى ٠,٠١

الهـــدف الثالث: الخاص بالتعرف على طبيعة العلاقة بين عـــدد ســـنوات عمـــل المبحوثات، وعدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن العمل، وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تم استخدام الارتباط البسيط لتوضـــيح تلـــك العلاقة. وقد أوضحت النتائج بجدول رقم (٥) ما يلي:

أولا : بالنسبة لعدد سنوات العمل بالقطاع غير الرسمي

١. وجود علاقة معنوية طردية بين عدد سنوات العمل بالقطاع غير الرسمي لكل من المرأه غير المعيلة والمعيلة وبين سنهن الحالي، حيث تزداد عدد سنوات عمل المبحوثات بالقطاع غير الرسمي بارتفاع سنهن، وهو أمر طبيعي حيث تعمل المبحوثة بالقطاع غير الرسمي في سن معين وكلما تقدم بها السن طالت مدة عملها بهذا القطاع. إلا أنه يلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بالنسبة لغيـــر المعيلة أكثر منها في المعيلة مما يشير إلى تأخر دخول المعيلات لأســـرهن القطاع غير الرسمي حيث يبدو ان عوامل طارئة تظهر فى مرحلة عمريـــة

متأخرة لهن تفرض عليهن مسؤولية الإنفاق على أسرهن الدخول إلى هذا القطاع.

٢. وجود علاقة معنوية عكسية بين عدد سنوات العمل بالقطاع غير الرسمي للمبحوثة غير المعيلة والمبحوثة المعيلة وبين عدد سنوات تعليمهن، أي أنه كلما زادت عدد سنوات تعليم المبحوثة كلما قلت عدد السنوات التي قضتها في العمل بالقطاع غير الرسمي وذلك لدخولها هذا المجال متأخرا نتيجة لقضائها بعض الوقت بالتعليم، حيث تكون عدد سنوات عمل المبحوثة التي حصلت على عدد سنوات أعلى من التعليم أقل من غيرها التي لم تتعلم. وهو ما يشير إلى أهمية القطاع غير الرسمي، الذي لا يعد التعليم شرطاً للدخول فيه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر القطاع غير الرسمي وعاءاً مرناً بالنسبة للعمالة الأمية وذات التعليم المنخفض والمتوسط.

٣. وجود علاقة معنوية عكسية بين عدد سنوات العمل بالقطاع غير الرسمي للمبحوثة غير المعيلة وبين مستوى معيشة وحدتها المعيشية، أي أنه كلما ارتفع مستوى معيشة الوحدة المعيشية التي تنتمي إليها المبحوثة يؤدي ذلك إلى انخفاض عدد سنوات عملها بالقطاع غير الرسمي، مما يشير إلى أن القطاع غير الرسمي يضم الفئات ذات المستوى المعيشي المنخفض أكثر من الفئات ذات المستوى المعيشي المرتفع. ولم تثبت هذه العلاقة المعنوية بالنسبة للمبحوثة المعيلة.

٤. وجود علاقة معنوية عكسية بين عدد سنوات العمل بالقطاع غير المنظم للمبحوثة غير المعيلة وبين متوسط تعليم أفراد وحدتها المعيشية. ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما زاد متوسط تعليم الوحدة المعيشية التي تنتمي إليها المبحوثة يؤدي ذلك إلى تأخر المبحوثة عن دخولها في القطاع غير الرسمي وبذلك تقل عدد سنوات عملها بالقطاع. مما يشير إلى أن القطاع غير الرسمي يضم الفئات التي تنتمي إلى وحدات معيشية ذات متوسط تعليمي منخفض أكثر من الفئات التي تنتمي إلى وحدات معيشية ذات متوسط تعليمي مرتفع. وقد يرجع ذلك لارتباط المتوسط التعليمي لأفراد الوحدة المعيشية بالمكانة الاجتماعية للوحدة المعيشية وبالتالي المكانة الاجتماعية للمبحوثة، فكلما زاد متوسط تعليم أفراد الوحدة المعيشية زاد هذا من المكانة الاجتماعية لهذه الوحدة المعيشية وبالتالي تزداد مكانة المبحوثة، والتي تعتبر عائقا أمام دخول المبحوثة القطاع غير الرسمي الذي غالبا ما يضم فئات ذات مكانة اجتماعية منخفضة. ولم تثبت هذه العلاقة المعنوية بالنسبة للمبحوثة المعيلة.

٥. وجود علاقة معنوية عكسية بين عدد سنوات العمل بالقطاع غير الرسمي للمبحوثة المعيلة وبين حجم الوحدة المعيشية التي تنتمي إليها المبحوثة، أي أنه كلما زاد حجم الوحدة المعيشية التي تنتمي إليها المبحوثة يؤدي ذلك إلى انخفاض عدد سنوات عملها بالقطاع غير الرسمي. وغالباً ما يرجع ذلك إلى وجود أفراد داخل الوحدة المعيشية الكبيرة يساهمون في الإنفاق على الوحدة

المعيشية مما قد يؤدي إلى تأخر المبحوثة المعيلة عن دخولها في القطاع غير الرسمي وبذلك تقل عدد سنوات عملها بالقطاع. وقد يرجع ذلك إلى أنه لكبر حجم الوحدة المعيشية للمبحوثة المعيلة وكثرة عدد الأفراد الذين يحتاجون للإعالة فقد دخلت المراة المعيلة القطاع غير الرسمي متأخرة نظرا للظروف الخاصة التي أدت إلى الإعالة ودفعتها للدخول في هذا القطاع.

ثانيا : بالنسبة لعدد ساعات العمل في اليوم

تحققت علاقة معنوية عكسية بين عدد ساعات العمل في اليوم بالقطاع غير الرسمي للمبحوثة غير المعيلة وبين مستوى تعليمها، أي أنه كلما زاد مستوى تعليم المبحوثة يؤدي ذلك إلى انخفاض عدد ساعات عملها في اليوم بالقطاع غير الرسمي، حيث تكون عدد ساعات عمل المبحوثة التي حصلت على عدد سنوات أعلى من التعليم في اليوم بالقطاع غير الرسمي أقل من غيرها التي لم تتعلم.

ثالثا : بالنسبة للدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي

تحققت علاقة معنوية طردية بين الدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي للمبحوثة غير المعيلة والمبحوثة المعيلة وبين رأس المال المستثمر في هذا العمل، أي أنه كلما زاد رأس المال المستثمر في العمل بالقطاع غير الرسمي للمبحوثة سواء غير المعيلة أو المعيلة يؤدي ذلك إلى زيادة دخلها السنوي من هذا العمل. ويمكن تفسير ذلك أنه مع بدء المشروع غير الرسمي برأس مال كبير قد يؤدي هذا إلى كبر حجم المشروع و زيادة إنتاجه مما يزيد من الدخل السنوي الناتج عن هذا المشروع عن غيره من المشروعات التي تعتمد على رأس مال أقل. أي أن الدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي يعتمد إلى حد كبير على رأس المال المستثمر ولا يتأثر بسن المبحوثة أو عدد سنوات تعليمها أو حجم الوحدة المعيشية ومتوسط تعليم أفرادها أو مستوى معيشتها. ولهذا فإن زيادة السعة الاقتصادية للمشروع يؤدي إلى ارتفاع قيمة العوائد ونصيب الفرد من العاملين فيه.

بناءا على ما سبق لا يمكن رفض الفرض الثاني بالنسبة للعلاقة بين عدد سنوات العمل لكل من فئتي الدراسة من جانب ومتغيرات سن المبحوثة وعدد سنوات تعليمها للفئتيين من جانب آخر، وحجم الوحدة المعيشية لفئة المعيلات فقط ومتوسط تعليم أفراد الوحدة المعيشية ومستوى معيشتها لفئة غير المعيلات فقط.
هذا بينما لا يمكن رفض الفرض بالنسبة لعلاقة متغير عدد ساعات العمل اليومية مع عدد سنوات تعليم المبحوثة لفئة غير المعيلات فقط بينما لا يمكن قبوله مع باقي المتغيرات لكلا الفئتين، في حين لا يمكن رفض الفرض بالنسبة لعلاقة متغير الدخل السنوي مع متغير حجم رأس المال المستثمر لكلا الفئتين، وعدم إمكانية قبول الفرض لعلاقة هذا المتغير مع باقي المتغيرات لكلا الفئتين.

جدول (٥): قيم معامل الارتباط البسيط بين بعض جوانب عمل الريفيات غير المعيلات والمعيلات لأسرهن بالقطاع غير الرسمي والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المدروسة.

المتغيرات المستقلة	قيم معامل الارتباط					
	عدد سنوات العمل		عدد ساعات العمل اليومية		الدخل السنوي	
	غير المعيلة ن=١١١	المعيلة ن=٨٩	غير المعيلة ن=١١١	المعيلة ن=٨٩	غير المعيلة ن=١١١	المعيلة ن=٨٩
سن المبحوثة	٠,٧٥٠**	٠,٣٧٧**	٠,١٠٢	-٠,١٣٠	-٠,٠٤٩	٠,٠٠٦
عدد سنوات تعليم المبحوثة	-٠,٣٤٧**	-٠,٢٦٨*	-٠,٢٧٤**	-٠,١٥٠	-٠,١٢٥	٠,٠٠٢
حجم الوحدة المعيشية	-٠,١٦٨	-٠,٢٤١*	-٠,٠٤٦	٠,١١٩	٠,٠٠٥	٠,٠٦٨
متوسط تعليم أفراد الوحدة المعيشية	-٠,٢١٣*	-٠,١٦١	-٠,١٤٨	-٠,١٣٣	-٠,٠٩٢	٠,٠٤٥
مستوى معيشة الوحدة المعيشية	-٠,٣٨٧**	-٠,١٥٢	-٠,١٨٢	-٠,١٥٤	٠,٠٣٦	٠,١١٣
رأس المال المستثمر في العمل بالقطاع غير الرسمي	-٠,١٧٨	-٠,٠٤٦	٠,٠٩٦	٠,٠١١	**٠,٢٥٩	**٠,٤٧٤

**معنوي على مستوى ٠,٠١ *معنوي على مستوى ٠,٠٥

ملخص للنتائج

بعد استعراض النتائج السابقة يمكن استنتاج أنه فيما يتعلق بظروف العمل تبين أن هناك أسباب اقتصادية وأسباب مهنية وأسباب اجتماعيه دفعت فئتي الدراسة للعمل بالقطاع غير الرسمي، في حين أن أغلب المبحوثات بعينة الدراسة قد أرجعن سبب عملهن بالقطاع غير الرسمي إلى أسباب اقتصادية. مما يشير إلى أن الحاجة إلى المال هو السبب الرئيسي لعمل الريفيات بهذا القطاع. كما تبين وجود مشاكل اقتصادية واجتماعيه وصحية ونفسية وقانونية خاصة بعملهن بهذا القطاع في حين احتلت المشاكل الاقتصادية الصدارة بين باقي المشاكل حيث عانت أغلب المبحوثات منها وقد كان ذلك بنسبة ٨٦,٥% من إجمالي عينة الدراسة. وفيما يتعلق بالوحدات الاقتصادية التي يعملن بها في هذا القطاع فقد أسفرت النتائج عن وجود نوعين من الوحدات الاقتصادية فهي إما ثابتة أو جائلة، والأدوات المستخدمة بها بدائية ونصف بدائية، ولا يزيد عدد العاملين بها عن ٧ أفراد. أما عن ساعات العمل فهي غير منتظمة، وبالنسبة لأنشطة هذه الوحدات فمع تباينها فقد انحصرت في الأنشطة الإنتاجية والتجارية فقط. أما عن ديناميات العمل بهذا القطاع فإن الاناث العاملات هذا القطاع إما صاحبات عمل لا يزيد رأس المال المستثمر في عملهن بهذا القطاع عن ١٥٠٠ جنيه مصري، ومصادر تمويل مشروعاتهن اما ذاتية أو قروض أهلية أو برامج تمويل المشروعات الصغيرة، أو عاملات لدى غيرهن.

كما أسفرت النتائج عن وجود فروق معنوية بين كل من فئتي الدراسة فيما يتعلق بكل من عدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن عملهن بهذا القطاع في حين لم يثبت وجود فروق فيما بينهن فيما يتعلق بعدد سنوات العمل.

وقد تبين وجود علاقة معنوية بين كل من المتغيرات التابعة وبين بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المدروسة.

التوصيات

ترجع أهمية هذا البحث في أنه يلقي الضوء على ظاهرة هامة هي ظاهرة عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي. لذلك فإنه من الضروري تتبع نتائج هذا البحث وصولا إلى ما تحمله هذه النتائج من أبعاد نظرية ومنهجية وتطبيقية، والتي يمكن من خلالها إقرار عدد من التوصيات والمقترحات التالية:

١. كان عدم توفر البيانات والإحصاءات الرسمية الدقيقة الخاصة بالقطاع غير الرسمي والناتج عن عدم وجود مصطلح وتعريف متفق عليه خاص بالقطاع غير الرسمي من أهم العقبات التي تقف أمام هذه الدراسة وأي دراسة تتطلع للخوض في هذا المجال. ومن هنا نبعت أهمية توفير الدولة للبيانات والإحصاءات الرسمية الدقيقة الخاصة بالقطاع غير الرسمي، ولن يتحقق ذلك إلا بقبول الدولة للقطاع غير الرسمي والاعتراف بقدرته على حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، مع ملاحظة أنه يقوم بهذا الدور على الرغم من أن المناخ الذي يعمل فيه لا يقدم له أي نوع من المساعدة، بل كثيرا ما يكون معاد له.

٢. يعتبر هذا البحث محاولة لإلقاء الضوء على بعض ظروف عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي. إلا أن الغموض ما زال يسيطر على ظاهرة عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي في ريف جمهورية مصر العربية، مما يستلزم إجراء دراسات مماثلة تضع في حسبانها تطبيق مثل هذا البحث على مجتمعات ومناطق جغرافية مختلفة وفقا لاختلاف مستواها التنموي ونمط الأنشطة الاقتصادية السائدة بها، حتى يمكن التعرف على شكل الظاهرة في الظروف المتباينة، خاصة وأن نتائج هذا البحث قد أظهرت وجود فروق معنوية بين فئتي الدراسة.

٣. يكون من المهم ترجمة نتائج هذا البحث الإمبريقي إلى توجهات عملية في محاولة لعلاج هذه الظاهرة بالقرية المصرية، الأمر الذي يدعو إلى الاقتراح بضرورة توجيه بعض الدراسات التطبيقية في هذا الشأن، مع رسم إستراتيجية قومية يراعى فيها أن هذه الظاهرة لا تتصف بالثبات ولكنها مشكلة ديناميكية، تقل أو تزداد في حجمها بفرص العمل المتاحة وتدفقات الخريجين سنويا، والتعامل مع تلك الظاهرة باعتبارها مشكلة قومية تحتاج إلى تضافر كل الجهود لمواجهتها بدءا من الأسرة والقرية، وانتهاء بأعلى المستويات آخذين في الاعتبار أنه في ظل مشكلة البطالة الراهنة التي يمر بها الاقتصاد المصري، تبقى مساندة وتشجيع الوحدات الاقتصادية غير الرسمية على الاستمرار والنمو إحدى الوسائل الأساسية المتاحة والمساعدة على خلق مزيد من فرص العمل والإنتاج.

٤. ضرورة توجيه الجهود البحثية والدراسات المستقبلية المشابهة نحو المشكلات البحثية التالية:

(أ) علاقة المرأة بالقطاع غير الرسمي.

(ب) علاقة القطاع الرسمي بالقطاع غير الرسمي.
(ج) أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة على القطاع غير الرسمي.
(د) دور السياسات الحكومية والمنظمات الرسمية غير الحكومية في حل مشاكل العمل بالقطاع غير الرسمي وخاصة بالنسبة للإناث.

٤. المراجع

الحسيني، السيد، ومحرم، ليلى وعبد الرازق، عزيزة، وحافظ، سحر وحافظ ، محمد وعبد الحميد ،آمال والجوهرى،هناء وعثمان،سعاد والهادى ،حامد وصديق، محمد ١٩٩٦. القطاع غير الرسمي في حضر مصر. التقرير الأول. المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية, مركز بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة, القاهرة، جمهورية مصر العربية.

مشهور، أميرة، والمهدي، عالية، ١٩٩٤. القطاع غير الرسمي في شياخة معروف: دراسة استطلاعية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية , القاهرة، جمهورية مصر العربية.

تقرير التنمية البشرية لجمهورية مصر العربية، ٢٠٠٣. معهد التخطيط القومي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

تقرير التنمية البشرية لجمهورية مصر العربية على مستوى الأحياء والمراكز والمدن، ٢٠٠٣. معهد التخطيط القومي، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

تقرير التنمية البشرية لجمهورية مصر العربية، ٢٠٠٤. معهد التخطيط القومي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

جهاز بناء وتنمية القرية، بيانات غير منشورة، وزارة التنمية المحلية ، القاهرة، جمهورية مصر العربية .

المهدي, عالية, ٢٠٠١. المرأة في سوق العمل غير الرسمي. المنتدى الثالث. المجلس القومي للمرأة, القاهرة، جمهورية مصر العربية.

حندوسة, هبة, ٢٠٠٠. المرأة والشباب, تنمية اجتماعية وبعد اقتصادي. المؤتمر القومي, المجلس القومي للمرأة, القاهرة، جمهورية مصر العربية.

Webster Leila and Fidler Peter (1996). The Informal Sector and Microfinance Institutions in West Africa, The World Bank, Washington, D.C.